



بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي

اللجنة العليا للمسئولية الاجتماعية



بالتعاون مع مركز المصروف للإستشارات الاقتصادية والمالية

المؤتمر الرابع للمسئولية الاجتماعية

في الفترة (١٢-١٣ مارس) ٢٠١٤ م

قاعة الصداقة - الخرطوم

ورقة بعنوان:

التنمية المستدامة

إعداد وتقديم :

مدير عام شركة النيل للبتترول
(المهندس / نصر الدين محمد الحكيم)

التنمية المستدامة

هو مصطلح يشير إلى التنمية (الاقتصادية والبيئية ، و الاجتماعية) والتي تُلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام ، وإنما هي عملية تغيير وإستغلال الموارد ، وتوجيه الاستثمارات ، واتجاه التطور التكنولوجي ، والتغييرات المؤسسية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلاً عن الاحتياجات الحالية".

برونتلاند

وهذا هو التعريف الأكثر شيوعاً وأنه يهدف إلى أن يكون أكثر شمولاً
التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة

١٩٨٩ بيرس ، وباربييه

التنمية المستدامة ينطوي على ابتكار النظم الاقتصادية والاجتماعية ، التي تكفل استمرار هذه الأهداف ، ارتفاع الدخل الحقيقية ، تزيد من مستويات التعليم ، الحالة الصحية للأمة تحسن نوعية الحياة المقدمة للعامة.

١٩٩٢ صدر تقرير البنك الدولي عن البيئة والتنمية ليؤكد على هذا المفهوم ويشير إلى صعوبة تحديد مفهوم الاستدامة حيث أن عمليات التنمية تنطوي بالضرورة على استخدامات للموارد المتاحة ، وبالتالي فإن التحول الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة لن يتم إلا بزيادة الإنتاجية الشاملة لرأس المال المتراكم متضمناً صحة البشر والمتعة الجمالية بما يكفي لتعويض الخسائر الناتجة عن نضوب رأس المال الطبيعي وقد كان الاعتقاد السابق أن المستوى الفعلي للإنتاج مرتبط بعوامل الإنتاج التي اختلف المنظرون الأوائل في تحديد أيهم أهم واعتقد الاقتصاديون الرأسماليون أن رأس المال هو الذى يتيح حدوث الإنتاج وتراكم القيمة ، وتعتبر كل هذه النظريات (طبقاً لمفهوم التنمية المستدامة) صحيحة جزئياً لكنها غير كاملة حيث أن النظام الإنتاجي يتطلب كل هذه الأشياء بالإضافة إلى الطاقة والتكنولوجيا والمهارات والمواد الأولية

والمياه والإدارة والخدمات الطبيعية التي تقدمها البيئة في مجال التنظيف وإعادة التدوير .

مما سبق يتضح أن مفهوم التنمية المستدامة في معناه الواسع يستهدف توفير ودعم :

١- نظاماً إنتاجياً يحافظ على الموارد الطبيعية ، ويبحث عن التكنولوجيات المتوافقة بيئياً.

٢- نظاماً اجتماعياً يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المنصفة ويؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار .

٣- نظاماً اقتصادياً قادراً على إحداث ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتي والتواصل ويرعى الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل .

اهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة

أود أن أذكر أن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي محاربة الأمية والفقر والبطالة وتحسين نوعية الحياة وتحسين مستوى الخدمات الصحية وتطوير الخدمات التربوية ودعم القدرات في مجال التعليم ونقل التكنولوجيا و بشكل عام نستطيع القول بان التنمية المستدامة هي العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي

أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية.

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليمي والتصديري. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمن الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

١/ هدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

٢/ تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

٣/ هدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

٤/ في هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية، تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانيات اللامتناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

١- تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.

٢- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

٣- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.

٤- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي.. بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق

أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

٥- إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية :

برز الاهتمام بالعلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل واضح في الفترة الأخيرة، وأصبحت الشركات تهتم بمسؤوليتها عن أثر نشاطاتها الاقتصادية من أجل مجتمع أفضل، وهذا يوضح العلاقة الوطيدة بين المفهومين، حيث تسعى الشركات إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال أدائها لمسؤوليتها الاجتماعية.

ويعتبر خبراء في هذا المجال أن مساهمة الشركات في التنمية المستدامة من خلال تطبيق وتبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية هو السبيل لتضافر الجهود والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل رفاه المجتمعات وتخطي عقبات البيئة المعاصرة وما تحمله من كوارث وأزمات باتت تهدد العالم بأسره. وأشاروا إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو وليد لمتطلبات التنمية المستدامة والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة بهدف إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية، وأن هذا المفهوم يقوم على الاستثمار في الموارد البشرية وخلق فرص عمل وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة جنباً إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتعزيز التنمية المستدامة.

ويرى الخبراء أنه من هنا تكمن أهمية تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية وفقاً لظروف مجتمعاتنا العربية والإسلامية واحتياجاتها لتحقيق التنمية، بمعنى وضع تطبيقات خاصة وليست قوالب مستقاة من الغرب، بالنظر إلى أن كل مجتمع يختلف في تطبيقاته لمفهوم المسؤولية الاجتماعية. ويقول أحد الباحثين في هذا الصدد: "المنتج لمسار مفهوم المسؤولية الاجتماعية وما طبق من تجارب دولية على قطاعات الأعمال المنتجة يجد أن دور مؤسسات القطاعين العام والخاص أصبح محورياً في عملية التنمية المستدامة، وهذا الأمر تحقق للدول التي لها يد السبق في تطبيقه، وبحسب دراسة صدرت عن جامعة (هارفارد) فإن الشركات التي تطبق مبادئ المسؤولية الاجتماعية نمت بمعدل أربعة أضعاف عن تلك التي لم تطبق هذا النهج.